



جرعة مزدوجة من الإجحاف

شركات الأدوية وأزمة اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19

منظمة العفو الدولية هي حركة تضم 10 ملايين شخص، تعمل على استنهاض مشاعر التعاطف الإنساني لدى كل شخص، وتقوم بحملات من أجل التغيير حتى نتمكن جميعاً من التمتع بحقوقنا الإنسانية.

وتتمثل رؤيتنا في عالم يفي فيه من هم في السلطة بوعودهم ويحترمون القانون الدولي، ويخضعون للمساءلة. نحن مستقلون عن أي حكومة أو عقيدة سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين، ويتم تمويلنا بشكل أساسي من قبل أعضائنا والتبرعات الفردية. ونؤمن أن العمل بالتضامن والتعاطف مع الناس في كل مكان يمكن أن يغير مجتمعاتنا نحو الأفضل.



صورة الغلاف: امرأة تمشي أمام مدخل مركز تعقيم تم إغلاقه بسبب نقص مخزون اللقاح المضاد لفيروس كورونا في مومباي في 9 يوليو/تموز 2021. © PUNIT PARANJPE/AFP via Getty Images

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2021

ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسب المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتاء في مادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).

<https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode>

مزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأسئلة على موقعنا: www.amnesty.org/ar

وإذا نسيت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.

الطبعة الأولى 2021

الناشر: منظمة العفو الدولية، شركة محدودة

Peter Benenson House, 1 Easton Street

London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: POL 40/4621/2021

اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

قائمة المحتويات

4

الملخص التنفيذي

12

التوصيات

الملاخص التنفيذي

أحياء التطوير السريع لللقاحات الفعالة ضد فيروس كوفيد-19 عام 2020 آمال العالم في أحلك أيام تفشي الوباء الفتاك. وضمان حصول أكبر عدد ممكн من الناس على اللقاحات بأسرع ما يمكن هو أكثر السبل فعالية للخروج من هذه الأزمة الصحية والحقوقية غير المسبوقة. وكان يمكن للحفنة من الشركات التي طورت هذه اللقاحات بسرعات قياسية، لا بل كان يجب عليها، أن تقوم بعمل بطولي فيما يتعلق بتوريد الجرعات على نحو منصف حول العالم واتخاذ كافة التدابير الضرورية لزيادة الإنتاج.

يقيّم هذا التقرير ما الذي فعله بذلك كبار صانعي اللقاحات الغربيون ويتعقب قراراتهم التجارية التي حابت عدداً صغيراً من الدول الغنية في حين منعت الصانعين الآخرين من إنتاج لقاحات كبار الصانعين. فأدى ذلك إلى ندرة اللقاحات - على نحو متوقع ومصطنع - لدى سائر دول العالم.

وفي حين خرحت أوروبا والولايات المتحدة وحفنة من الدول الأخرى من حالة الإغلاق حيث استمتعت بياحازات صيف 2021، فإن أجزاءً من إفريقيا، وأسيا، وأمريكا اللاتينية وقعت في أتون أزمات متعددة، ودفعت الأنظمة الصحية السيئة التجهيز إلى حافة الهاوية، ما تسبب بعشرات آلاف الوفيات التي كان يمكن منع حدوثها أسبوعياً.

وبطبيعة الحال لا يعود ذلك فقط إلى ما فعله أو أفلله قطاع صناعة الأدوية؛ إذ إن الدول الغنية اشتربت الكميات المتوفرة وكدست اللقاحات. لكن صانعي اللقاحات أدوا دوراً حاسماً في تقييد الإنتاج العالمي للقاحات وعرقلة الحصول العادل على منتج للصحة ينقد الحياة. وقد احتكر مطورو اللقاحات الملكية الفكرية، ومنعوا عمليات نقل التكنولوجيا، وكسبوا التأييد بقوة ضد التدابير التي كان يمكن أن توسيع نطاق التصنيع العالمي لهذه اللقاحات برغم تلقيهم مiliارات الدولارات من التمويل الحكومي والطلبيات المسبقة التي أزالت فعلياً المخاطر المرتبطة عموماً بتطوير الأدوية. وقد اختارت بعض الشركات - وهي فايزر Pfizer وبيونتيك BioNTech - أن تسلم اللقاحات بصورة شبه حصرية حتى الآن للدول الغنية، معطيةً بذلك الأولوية للربح على تمتع الجميع بالصحة.

إن الطريق إلى طرح أكثر سرعة وعدلًا للقاحات في الأسواق واضح. لقد أوجز تحالف لقاح من أجل الناس - الذي تتنسب منظمة العفو الدولية إلى عضويته - الخطوات الالزمة لإنتاج اللقاحات بسرعة وبكميات كبيرة وتوفيرها لجميع الناس في كافة الدول بدون مقابل. وأطلقت منظمة الصحة العالمية عدة مبادرات لمحاولة حمل الدول والشركات على تجميع مواردها لتسريع عملية الإنتاج والتوزيع العادل للقاحات فيروس كوفيد-19. لكن مجموعة من الدول الغنية والمؤسسات التجارية القوية تظل تبدي عدم استعدادها للتعاون مع هذه المبادرات، وهو ما يضعف فعاليتها بشدة.

جهود لتجمیع الموارد

أطلقت منظمة الصحة العالمية وسواها عدة مبادرات لمحاولة حمل الدول والشركات على تجمیع مواردھا لتسريع التوزیع العادل لللقاحات فيروس كوفید-19 ولم تتحقق إلا قدرًا محدودًا جدًا من النجاح:

- يعمل **مرفق كوفاكس COVAX** كآلية عالمية للتوريد والتوزیع يمكن من خلالها تخصیص الضرورات المتوفّرة للدول المشاركة بغض النظر عن مستويات دخليها. وقد هدفت إلى توفير ملياري جرعة بحلول نهاية عام 2021، لكن مع بداية سبتمبر/أيلول شحنت 243 مليون جرعة فقط.
- مجمع التکنولوجیات المتعلقة بکوفید-19 بقيادة منظمة الصحة العالمية (C-TAP)** أنشئ لتجمیع الملكية الفكرية، والبيانات، وعمليات التصنيع، وترخيص الإنتاج للصانعين الآخرين وتسهیل نقل التکنولوجیا. وحتى الآن لم يُشرك أي مُصنّع واحد للقاح الآخرين في أي براءات اختراع أو معرفة فنیة من خلال مُجمّع C-TAP.
- في أبريل/نيسان 2021 أعلنت منظمة الصحة العالمية أنها ستُسقّل أيضًا إنشاء مراكز لنقل تکنولوجیا لقاح أم آر إن إيه mRNA وتقديم التدريب المناسب للمصنّعين في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل. وفي يونيو/حزیران 2021 أعلنت منظمة الصحة العالمية أن أول مركز سینشا في جنوب إفريقيا.

مسؤولیة الشركات في احترام حقوق الإنسان

تتحمل كافة المؤسسات التجارية مسؤولیة احترام حقوق الإنسان أينما ت العمل في العالم. وتعني هذه المسؤولیة قبل كل شيء أنه يجب على الشركات "عدم إلحاق الأذى". وإذا اكتشفت أنها السبب وراء انتهاکات حقوق الإنسان فعندئذ عليها أن توقف فوراً أفعالها المؤذية وأن تقدم سبل انتصاف.

هذا معيار معترف به على نطاق واسع للسلوك المتوقع كما هو محدد في المبادئ التوجیھیة للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والمبادئ التوجیھیة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسیة. وإن مسؤولیة الشركات في احترام حقوق الإنسان مستقلة عن الواجبات المترتبة على الدولة تجاه حقوق الإنسان وهي قائمة بجانب التقييد بالقوانين والأنظمة الوطنية التي تحمی حقوق الإنسان.

وتعني مسؤولیة احترام حقوق الإنسان بالنسبة لمطوري اللقاحات أن عليهم إعداد وتنفيذ سياسات تهدف إلى توفير لقاحات ذات جودة ضد فيروس كوفید-19 وجعلها في المتناول وسعار مقبول. وينبغي عليهم أن يضمنوا بala يخلقوا عقبات وأن يمتنعوا عن القيام بأى عمل يؤثر تأثیراً غير ضروري في قدرات الدول على إتاحة لقاحات فيروس كوفید-19 للجميع.

لقد أجرت منظمة العفو الدوليّة تقييماً لست من الشركات التي تتحکم الآن إلى حد كبير بمصیر مليارات البشر حول العالم. وهي: أسترازینيكا بي إل سی plc، AstraZeneca، وبيونتيك إس إيه، BioNTech SE، وجونسون آند جونسون Johnson & Johnson، وموديرنا إنك Moderna, Inc، ونوفافاکس Novavax, Inc، وفايزر إنك Pfizer, Inc. وهذه هي أكبر ستة شركات مطورة للقاحات بموجب اتفاقيات التسلیم في جریعات بحسب لوحة معلومات سوق لقاحات كوفید-19 التابعة لليونیسف في يولیو/تموز 2021.

- أسترازینيكا شركة أدوية بريطانية - سویدية تصنع وتوزع لقاھاً لفيروس كورونا طورته جامعة أوكسفورد.
- جونسون آند جونسون شركة متعددة الجنسیات يقع مقرها الرئیسي في نیوجرسی بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد طورت شركة تابعة مملوکة لها 100% هي جانسن فاکسینز آند بريفنشن بي في في Janssen Vaccines & Prevention B.V التي تتحذ من هولندا مقرًا لها لقاح كوفید-19 الناھل الفیروسی الخاص بها الذي هو عبارة عن لقاح بجرعة واحدة.
- موديرنا شركة تکنولوجیا حیوية يقع مقرها في كامبریدج بولاية ماساتشوستس في الولايات المتحدة الأمريكية.

- نوفافاكس شركة تكنولوجيا حيوية مقرها في ماريلاند بالولايات المتحدة الأمريكية. وعلى عكس مطوري اللقاحات الآخرين الذين جرى تقييمهم في هذا التقرير، لم ينل لقاحها بعد موافقة تنظيمية لاستخدامه.
- فايزر شركة أدوية متعددة الجنسية في الولايات المتحدة مقرها الرئيسي في نيويورك. وقد عقدت شراكة مع مطور اللقاح شركة بيونتيك التي يقع مقرها في ماينز بألمانيا.

واستناداً إلى المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان وغيرها من المعايير، أجرت منظمة العفو الدولية تقييماً لسياسة حقوق الإنسان المعلنة لكل شركة، وهيكلية التسويق العادل، وسجالاتها المتعلقة بالملكية الفكرية، وتقاسم المعرف والتكنولوجيا، والتحصيص العالمي لجرعات اللقاح المتوفرة، والشفافية.

وقد بعثت منظمة العفو الدولية برسائل إلى كل شركة قبل نشر التقرير. فرددت خمس شركات هي أسترازينيكا، وجونسون آند جونسون، وموديرنا، وفايزر، إلى جانب ردود المؤسسات المستثمرة باليي غيفورد Baillie Gifford وبلاكروك BlackRock ويو بي إس UBS. واستعرضت منظمة العفو الدولية الردود التي يمكن العثور عليها في الملحق 2، ووضعت في الحسبان على نحو ملائم المعلومات المقدمة عند تحديث النتائج التي توصلت إليها.

إضافة إلى ذلك أطلعت منظمة العفو الدولية على سياسات حقوق الإنسان المعلنة لكل شركة، وتقارير الاستدامة، والتقارير السنوية، والمستندات العلنية للشركة، والبيانات الصحفية، والتصريحات في وسائل الإعلام، والمصادر الثانية المتعلقة بطرح اللقاح للاستعمال. واستمدت المعلومات حول مبيعات اللقاح والالتزامات بتورиده، واتفاقيات ترخيص التصنيع والتوزيع من إيرفينيتي Airfinity – وهي شركة معلومات وتحليلات علمية، علاوة على لوحتي معلومات فيروس كوفيد-19 لليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وغيرها من المصادر الثانية. أما الأرقام المتعلقة بحالات الوفاة وعمليات التلقيح العالمية فهي من منصة عالمنا في بيانات التابعة لجامعة أوكسفورد.

ولا يُجري هذا التقرير تقييماً تفصيلياً للشركات الروسية والصينية التي نجحت في تطوير لقاحات، بسبب افتقار عملياتها إلى الشفافية ما يجعل من المستحيل إجراء مقارنة كاملة بينها وبين الآخرين.

سياسات حقوق الإنسان

نشرت أسترازينيكا، وجونسون آند جونسون، وفايزر وبيونتيك سياسات لحقوق الإنسان تستند إلى مرجعية المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. أما سياسة حقوق الإنسان لدى موديرنا فلا تستند إلى تلك المبادئ، في حين أن نوفافاكس أصدرت بياناً يُرجع التزامها إلى الحصول المتساوي على اللقاح، لكنه لا يذكر حقوق الإنسان. بيد أن جميع الشركات قصرت عن الوفاء بتطلعاتها المعلنة بشأن حقوق الإنسان، وفي بعض الحالات كانت هناك فجوات ضخمة بين الشعارات والواقع.

التسويق العادل

التزمت أسترازينيكا وجونسون بانتاج لقاحات على أساس غير ربحي للاستخدام الطارئ ضد الوباء، مع أن انعدام الشفافية بشأن التكاليف الفعلية للإنتاج ومصادر التمويل الخارجي يجعلان من الصعب إجراء تقييم كامل لهذه الالتزامات. بيد أن أسعارها تُعتبر متدنية بالنسبة لمستوى أسعار القطاع، وعلى النقيض من ذلك تقاضت فايزر/بيونتيك وموديرنا أسعاراً أعلى للقاحاتها، محققة بذلك أرباحاً ملحوظة. وبحسب تقديرات إيرفينيتي فإن العائدات المتوقعة للشركات الثلاث لـ2021/2022 من المبيعات تفوق بمجموعها 130 مليار دولار أمريكي. ولم تبدأ نوفافاكس بعد بطرح لقاحها للاستخدام، لذا يتعدى تقييم سياستها التسويقية.

الملكية الفكرية وتقاسم التكنولوجيا

لقد رفضت حتى الآن كل الشركات التي جرى تقييمها المشاركة في مبادرات منسقة دولياً صُممَت لتعزيز كميات الإمدادات العالمية لللقاحات بمقاسم التكنولوجيا مثل مُجمع سبي - تاب ومراكز إم آر إيه كوفيد-19. كذلك عارضت جميعها مقترنات للتخفيف من صرامة قواعد الملكية الفكرية، مثل تلك التي تقدمت بها الهند وجنوب إفريقيا إلى مجلس منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة. ولم تُصدر أيٌ من هذه الشركات تراخيص عالمية غير حصرية للشركات الأخرى. وترى جونسون آند جونسون بأنَّ أمامها "فرصة للتأثير الإيجابي في حماية حقوق الإنسان ضمن مجال نفوذنا". لكن منذ فبراير/شباط 2021 رفضت الشركة تقديم ترخيص إلى الشركة الكندية بيوبيوليز أو تقاسم التكنولوجيا معها. وكانت شركة بيوبيوليز قد قدرت أنها يمكن أن تنتج ما يصل إلى 20 مليون جرعة من اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 سنويًا وتعهدت بتلقيح جميع السكان البالغين في بوليفيا. وفي أعقاب هذا الرفض تقدمت بيوبيوليز بطلب للحصول على ترخيص إلزامي، ومع ذلك لم ترد عليها الحكومة الكندية بعد، ولم تُنصف لقاحات فيروس كوفيد-19 بعد إلى قائمة منتجات الصحة التي تستحق تراخيص إلزامية. وصرحت أسترازينيكا بأنها شاركت التكنولوجيا والمعرفة الخاصة بها مع أكثر من 20 شريك توريد عبر 15 دولة، بما في ذلك من خلال أربع اتفاقيات إقليمية للترخيص من الباطن في البرازيل والصين والهند وروسيا.

التخصيص العالمي لللقاحات

قالت فايزر إن "التوزيع العادل والمتساوي كان النجم الهايدي لنا منذ اليوم الأول". وقالت بيونتيك إنها تهدف إلى جعل لقاحاتها "متوفرة عالمياً بأسرع وقت ممكن". والالتزام موديرنا "بتقديم لقاحات وعلاجات فعالة وبأسعار مقبولة لجميع السكان". ومع ذلك خصصت فايزر/بيونتيك وموديرنا حتى الآن جميع لقاحاتها تقريباً للدول ذات الدخل المرتفع. وفي بداية سبتمبر/أيلول حُصصت نسبة 98% من تسليمات فايزر/بيونتيك للدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط المرتفع. وهذا هو أيضاً حال 88% من تسليمات موديرنا حتى الآن.

وبالنسبة لجونسون آند جونسون فإن 79% من تسليماتها حتى الآن كانت لدول ذات دخل مرتفع ومتوسط مرتفع، مع أن التسليمات المزمعة لكونفاكس وللاتحاد الإفريقي تعني أن طلبياتها للسنة أكثر توازناً بواقع 53% إذا ما وفت بالتزاماتها. وعلى عكس ذلك بالنسبة لأسترازينيكا فإن حوالي نسبة 34% من تسليماتها ذهبت إلى الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط المرتفع.

لقد سلّمت فايزر/بيونتيك وموديرنا حتى الآن نسباً متوازية صغيرة من إنتاجها الحالي إلى مرفق كونفاكس. ولن سُلّم معظم الجرعات الموعودة حالياً إلا في عام 2022 - بعد فترة طويلة من تعرض العديد من المناطق الفقيرة في العالم للخراب بفعل المزيد من حالات تفشي فيروس كوفيد-19 القاتل. ومن المقرر أن تذهب نسبة 3.4% فقط من إنتاج موديرنا لعام 2021 ونسبة 8% من إنتاج فايزر/بيونتيك إلى مرفق كونفاكس. أما نوفافاكس فقد انتهت مقاربة أكثر مسؤولية مع تخصيص ما يزيد على 60% من مبيعاتها المتفق عليها حتى الآن لكونفاكس.

الشفافية

من العقبات الكبرى أمام ضمان الحصول العادل على لقاحات فيروس كوفيد-19 انعدام الشفافية الذي يجعل من المستحيل أن يتم على وجه الدقة التحديد والتحسين الأمثل للعقود، والأسعار، ونقل المعرفة والتكنولوجيا. ومع ذلك لم تُعط أي شركة جرى تقييمها كشفاً كاملاً للتكليف الفعلي للإنتاج، أو عناصر التكلفة الفردية، أو مصادر التمويل الخارجي، أو الأسعار التي يتم تقاضيها في مختلف الدول، أو الشروط والأحكام التعاقدية، أو المعلومات حول الحسومات والتبرعات وضمانات الطلبيات المسبقة.

التقييم الإجمالي

في حين يزعم مطورو اللقاحات احترام حقوق الإنسان فإنهم قد تقاعسوا جمِيعاً - بدرجات متفاوتة - عن الوفاء بالمسؤوليات المترتبة عليهم. وقد انتهت بهم المطاف - من خلال ما فعلوه أو أغفلوه - إلى

التبسيب أو المساهمة في التسبب بأضرار لحقوق الإنسان تعرض لها مليارات البشر الذين لم يحصلوا على لقاح ضد فيروس كوفيد-19. وتبينت الشركات بأضرار لحقوق الإنسان من خلال قراراتها بعدم إشراك الآخرين في الملكية الفكرية والتكنولوجيا، وأسهمت في انتهاكات الحقين في الحياة والصحة عبر بيعها المتكبر لمعظم مخزونها النادر إلى الدول الغنية غالباً بأرباح ملحوظة.

لقد تقاضت فايزر/بيونتيك وموديرنا أسعاراً مرتفعة مقابل لقاحاتها وخصصت تقريباً كل اللقاحات المسلمة حتى الآن (مقابل الموعودة) إلى الدول ذات الدخل المرتفع وأصوات الأرباح قبل الحصول على الأدوية الضرورية. واتسمت شركة جونسون آند جونسون بالبطء في الانتقال إلى ما وراء الأسواق ذات الدخل المرتفع والأعلى، وعرقلت فعلياً جهود ترخيص تكنولوجيتها برغم الإمكانيات الهائلة للقاحها ذي الجرعة الواحدة للوصول إلى الأجزاء الأكثر فقرًا في العالم. وإذا تمكنت نوفافاكس من الوفاء بالتزاماتها الكبيرة بتزويد اللقاحات لمدحقي كوفاكس، فسيكون ذلك بمثابة دفعة كبيرة إلى الأمام لهذا البرنامج ومن شأنه أن يدعم الوصول العادل إلى الأدوية الأساسية. وفي حين أنه يجب تقدير أسترازينيكا على مقاربتها للأزمة إلا أن نطاق الحالة الطارئة الصحية العالمية يتطلب اتخاذ إجراءات أكبر بكثير من جانب جميع منتجي اللقاحات ومن ضمنهم أسترازينيكا نفسها التي عارضت اتخاذ تدابير لإشراك الآخرين في الملكية الفكرية، والتكنولوجيا، والمعرفة الغنية.

حدّرت مجموعة من خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2020 من أنه "لا يمكن إعطاء الأولوية للفوائد التي تجنيها الصناعة والقطاع الخاص على حساب حقوق الحياة والصحة لمليارات البشر"، ومن أن "المشروعات التجارية" يجب أن تمتّع عن التسبب بآثار ضارة لحقّي الحياة والصحة أو الإسهام في ذلك من خلال الاعتداد بحقوق الملكية الفكرية وإعطاء الأولوية للمكاسب الاقتصادية". ومع الأسف ذهبت هذه الكلمات أدراج الرياح.

المؤسسات المستثمرة العشر الأولى

كذلك تترتب على المؤسسات المستثمرة في شركات تصنيع اللقاحات مسؤوليات تجاه حقوق الإنسان. وقد حددت منظمة العفو الدولية من أجل هذا التقرير أكبر عشر مؤسسات مستثمرة، مدراء أصول ومصارف بصورة رئيسية، لتي يقع مقرها في الولايات المتحدة - التي جمعت حصصاً بقيمة تزيد على 250 مليار دولار أمريكي في شركات مطوري اللقاحات. وأكبر مستثمر فردي هو فانغارد غروب إنك Vanguard Group Inc. التي تملك أصولاً تصل قيمتها إلى أكثر من 66 مليار دولار أمريكي في أسترازينيكا، وجونسون آند جونسون، وموديرنا، ونوفافاكس، وفايزر. ولدى بلاكروك إنك ما يفوق 62 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات في كافة الشركات المستثمرة في كافّة الشركات الوارد ذكرها.

وينبغي على هؤلاء المستثمرين ومدراء الأصول تقييم المدى الذي تسبّب فيه هذه الشركات أو تساهم في إلحاق الأذى بحقوق الإنسان من خلال مقاربتها للأزمة. وبعد تحديد الآثار السلبية، يجب عليها عندئذ التعامل مع تلك الشركات وممارسة نفوذها للتخفيف من وطأة الآثار.

لدى هذه المجموعة الصغيرة من المؤسسات المستثمرة نفوذ ملحوظ في سياق لقاحات فيروس كوفيد-19. وفي حين أن أيّاً من المؤسسات المستثمرة العشر الأولى لا يملك أو يدير أكثر من نسبة 10% في أيّ شركة بعينها، إلا أن حجم مقتنياتهم المشتركة - فضلاً عن مجموع محافظهم الاستثمارية عبر القطاع بأكمله - يوّهلهم للأضطلاع بدور ملحوظ في شركات مطوري اللقاحات. فعلى سبيل المثال يملكون أو يديرون مجتمعين نسبة 23.5% من أسهم أسترازينيكا، و27.9% من أسهم جونسون آند جونسون، و24.7% من أسهم موديرنا، و17.4% في نوفافاكس، و32.7% في فايزر.

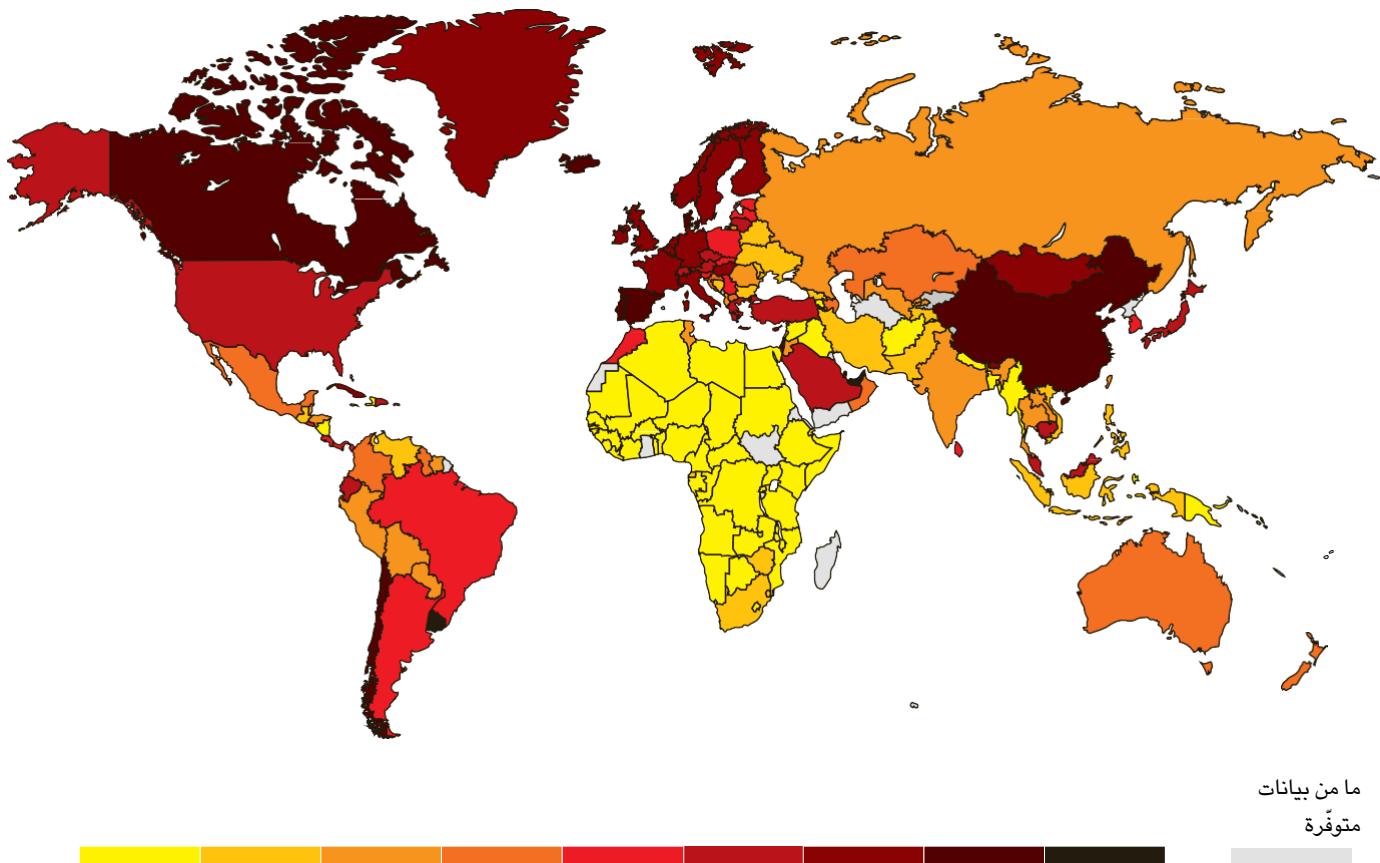
أقر بعض المستثمرين - على الأقل جزئياً - بالحاجة إلى أن يحاولوا التأثير على مصنعي اللقاحات. وقد انضم قرابة 150 من المؤسسات المستثمرة إلى دعوة عامة وُجّهت في فبراير/شباط 2021 إلى شركات الأدوية لمساندة "مواجهة عالمية عادلة ومتّساوية للوباء". وبينما اعترفت شركات بايلي غيفورد وبلاكروك ويو بي إس، في مراسلات مع منظمة العفو الدولية، بمسؤولياتها في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بقطاع صناعة الأدوية، لم يكن أيّ من المؤسسات المستثمرة العشر الأولى أو مدراء الأصول ضمن الموقعين.



معدّل التطعيم - خريطة العالم

جرعات اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-19 المعطاة لكل 100 شخص

بالنسبة للقاحات التي تتطلب جرعات متعددة، يتم احتساب كل جرعة على حدة. نظراً لأن نفس الشخص قد يتلقى أكثر من جرعة واحدة، فإن عدد الجرعات لكل 100 شخص يمكن أن يكون أعلى من 100.



النتائج والتوصيات الهامة

يشير التوزيع البالغ الإجحاف لللقاحات فيروس كوفيد-19 في شتى أنحاء العالم إلى أن الدول لم تتخذ الخطوات الضرورية لضمان توافر لقاحات فيروس كوفيد-19 وإناحتتها بأسعار مقبولة ونوعية جيدة للجميع بدون أي تمييز بما يتماشى مع الواجبات الدولية المترتبة عليها تجاه حقوق الإنسان.

وبدلاً من أن تبادر الدول - التي تملك القدرة على اتخاذ تدابير ملموسة لضمان الحصول العالمي على لقاحات فيروس كوفيد-19 - إلى القيام بذلك تركت إلى حد كبير اتخاذ هذه القرارات المتعلقة بتوافر اللقاحات وإناحتتها وببعها بأسعار مقبولة في أيدي الشركات التجارية. وكما يوضح هذا التقرير فإن تقاعس هذه الشركات عن اتخاذ كافة الخطوات التي في متناول أيديها لتحقيق إتاحة عالمية منصفة لللقاحات فيروس كوفيد-19 يعني أن هذه الشركات قد قصرت في تحمل مسؤولياتها تجاه حقوق الإنسان، وأنها بذلك تسببت وأسهمت في إلحاق الأذى بحقوق الإنسان.

وللوصول إلى طرح عادل وسريع لللقاحات في الأسواق ينبغي على مطوريها تعليق العمل بحقوق الملكية الفكرية من خلال إما إصدار تراخيص عالمية مفتوحة وغير حصرية أو المشاركة في مجمع-C TAP. وعلىها إشراك الآخرين في ما لديها من معارف وتكنولوجيا، وتدريب المصنعين المؤهلين الملتزمين بزيادة إنتاج لقاحات فيروس كوفيد-19. ولا يجوز لها أن تسعى إلى ممارسة نفوذها لدى الحكومات لعرقلة اتخاذ التدابير الهادفة إلى تسهيل إشراك الآخرين في الملكية الفكرية والتكنولوجيا، مثل التنازل المقترن في اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن جوانب حقوق الملكية المتعلقة بالتجارة.

وفيما يتعلق بسياسات التسعير العادل لا يجوز للشركات أن تضع مصالحها الاقتصادية قبل مسؤولياتها تجاه حقوق الإنسان. ويجب ألا يصبح الربح عائقاً أمام قدرة الدول على ضمان إتاحة اللقاح. وينبغي على جميع الشركات إعطاء الأولوية للتوفير المتزايد لللقاحات في المناطق والدول الأقل ثراءً من خلال تخصيص حصة ملموسة من دورات إنتاجها في عام 2021 لمرفق كوفاكس، علاوة على القيام بمبادرات أخرى لتقديم اللقاحات إلى الدول ذات الدخل المنخفض مثل تلك التي نسقها الاتحاد الأفريقي والحفاظ على مستويات مرتفعة للتسليمات في هذه الآلية طيلة عام 2022. وتنكتسي الشفافية في كافة جوانب تطوير اللقاحات وتسلیمها أهمية بالغة في الوصول بالكميات المعروضة إلى المستوى الأمثل وضمان توزيع عادل لللقاحات.

ولما كانت النماذج التي تحرّكها الأسواق لن تؤدي بمفردها على الأرجح إلى تسلیم الأدوية الطبية الضرورية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، فثمة حاجة إلى قوانين وأنظمة أقوى - لاسيما بشأن الإتاحة والسعر المقبول - كي تقي الدول والشركات بالواجبات والمسؤوليات المترتبة عليها تجاه حقوق الإنسان.

ومع وصول العالم إلى مرحلة حرجة من تفشي الوباء، تطلق منظمة العفو الدولية حملة لتحدي كل من الدول وشركات الأدوية كي تترجم أقوالها إلى حقيقة واقعة من خلال تحقيق زيادة ملموسة في عدد الجرعات المسلمة والموعودة إلى الدول ذات الدخل المنخفض في الأيام المئة الأخيرة من عام 2021. وللاستجابة لهذا التحدي تدعى منظمة العفو الدولية الشركات إلى تسلیم نسبة 50% على الأقل من كل جرعات الدفع الجديدة إلى مرفق كوفاكس، وإعطاء الأولوية للدول ذات الدخل المتدني في أي صفقات ثنائية مستقبلية، وتسريع الإنتاج المحلي في الأجزاء الفقيرة من العالم بإشراكها في الملكية الفكرية والمعارف والتكنولوجيا.

عد عكسي لمدة 100 يوم

في يوليو/تموز، حدد فريق عمل شكله قادة منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هدفاً بتنطيم 40% من الأشخاص في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بحلول نهاية عام 2021، لحمايتهم وحماية غيرهم من فيروس كوفيد-19. وإن تفصلنا 100 يوم عن نهاية العام، تلقى أقل من 10% من الأشخاص في هذه البلدان اللقاح الكامل، ويموت عشرات الآلاف من الأشخاص كل أسبوع.

ومع وصول العالم إلى مرحلة حرجة من الوباء، تطلق منظمة العفو الدولية حملة تدعو الدول وشركات الأدوية إلى تقديم ملياري لقاح إلى 82 دولة منخفضة ومتوسطة الدخل في خلال 100 يوم القادمة،

من أجل تقديم تلقيح كامل لـ 1.2 مليار شخص إضافي. وللوصول إلى هذا الهدف، تحتاج الشركات والدول إلى تبني نهج مختلف جذريًّا في ما يخص تخصيص اللقاحات: يجب على الشركات توزيع 50% من إنتاجها على البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وبفضل أن يكون ذلك من خلال مرفق كوفاكس أو مبادرات أخرى متعددة الأطراف؛ ويجب على الدول إعادة توزيع مئات الملايين من اللقاحات الفائضة الموجودة حالًياً في مخزونها على وجه السرعة. لن تتمكن الدول والشركات من سد الفجوة إلا من خلال إجراءات متضامنة ومنسقة.

النتائج والتوصيات

"إن وباء عالمي بهذا الحجم وهذه التكلفة البشرية، من دون نهاية واضحة له تلوح في الأفق، يتطلب استجابة لها مبادئ ومنسقة وشجاعة [...] تستند إلى المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان القائمة على التضامن والتعاون والمساعدة الدولية."

خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2020¹

تدعو منظمة العفو الدولية مطوري اللقاحات إلى:

- تسليم 50% من إنتاجهم من اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط في خلال آخر 100 يوم من عام 2021، ويفضل أن يكون ذلك من خلال آليات دولية وإقليمية مثل مرفق كوفاكس، والتأكد من أن عمليات التسليم تظل عادلة طوال عام 2022 وبعده.
- توخي الحرص الواجب تجاه حقوق الإنسان لتحديد الآثار الضارة المحتملة والفعالية على حقوق الإنسان فيما يتعلق بلقاحاتهم المضادة لفيروس كوفيد-19 ومنع حدوثها، والتخفيف من وطأتها، وتوضيح كيفية معالجتهم لها.
- اتباع توزيع للقاحات يستند إلى اعتبارات حقوق الإنسان مثل تفشي الوباء في بلد ما، وعمل نظام الرعاية الصحية في البلد، ومعدل التلقيح، وعدم التمييز.
- التعامل مع مشتري لقاحاتهم المضادة لفيروس كوفيد-19 وتحقيق مرونة تعاقدية بشأن شروط التسليم لضمان حصول الأشخاص الأكثر عرضة للخطر في العالم على اللقاحات في الوقت المناسب، لاسيما في حالات التفشي الفجائي لفيروس كوفيد-19 التي تتطلب مواجهات عاجلة.
- إشراك الآخرين في الملكية الفكرية بإصدار تراخيص مفتوحة وغير حصرية أو المشاركة في مجمع C-TAP، والكشف عليناً عن كافة الشروط والاحكام.
- إشراك الآخرين في معرفتهم وتكنولوجياتهم المقتنيتين والصمنيتين، وتدريب المصمّعين المؤهلين الملزمين بالمساهمة في زيادة وتوسيع إنتاج لقاحات فيروس كوفيد-19 بالمشاركة في مجمع

¹ مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بيان صادر عن خبراء حقوق الإنسان التابعين للأمم المتحدة - بعد الوصول الشامل إلى اللقاحات أمر ضروري للوقاية من فيروس كوفيد-19 واحتواه في جميع أنحاء العالم، نوفمبر/تشرين الثاني 2020. <https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26484&LangID=E>

C-TAP، والاستفادة – حيث ينطبق – من مراكز نقل التكنولوجيا التي أنشأتها منظمة الصحة العالمية.

- تسعي جرعتان اللقاح بحيث لا يشكل الريح عائقاً أمام الحصول على لقاحات فيروس كوفيد-19. وكحد أدنى يجب توريد اللقاحات بسعر التكلفة إلى الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، على الأقل طوال مدة الحالة الطارئة الصحية العالمية.
- الكشف العلني عن سياسات التسعيرو والتوزيع التي ينتهجونها على نحو جيد التوقيت ومتناه، بما في ذلك التكاليف الفعلية للإنتاج وعناصر التكلفة الفردية، ومصادر التمويل الخارجي، والأسعار التي يتلقاها في مختلف الدول بموجب أي شروط وأحكام تعاقدية، والمعلومات حول الحسومات والتبرعات وضمانات الطلبيات المسبقة.
- السماح للدول المشترية ببيع أي جرعتان زائدة من لقاح فيروس كوفيد-19 أو التبرع بها لدول أخرى، بما في ذلك التبرع عبر المنظمات غير الحكومية أو منظمة الصحة العالمية بدون الحصول على موافقة مسبقة من مطور اللقاح أو أي عقبة أخرى مثل مواد التعويض عن الأضرار.
- احترام روحية إعلان الدوحة بشأن اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والصحة العامة (2001) بعدم معارضه المبادرات التي تزيد إتاحة منتجات الصحة الخاصة بفيروس كوفيد-19 مثل النازل المقترن في اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.
- الكف عن كسب التأييد ضد المبادرات الساعية إلى زيادة تصنيع اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19 وتوريدتها وتغطية التوزيع العادل لها، مثل النازل المقترن في الاتفاقية المذكورة أعلاه وأليات اقتسام التكنولوجيا لدى منظمة الصحة العالمية.
- المشاركة في التعويض عن الأذى الذي يلحق بحقوق الإنسان في كافة الحالات التي تسببوا به أو أسهموا فيه أو كانت لهم صلة مباشرة به.

تدعو منظمة العفو الدولية المؤسسات المستثمرة التي تملك أو تدير أسهماً في شركات مطوري اللقاحات إلى:

- توخي الحرص الواجب الشامل تجاه حقوق الإنسان في استثماراتهم وخدماتهم المالية. وهذا يشمل:
 - أ. مراقبة التداعيات المترتبة على حقوق الإنسان من لقاحات فيروس كوفيد-19 التي تنتجهما شركات مطوري اللقاحات وذلك على أساس مستمر، واتخاذ إجراءات فورية لمنع حدوث أي آثار ضارة، والتقليل من أي مخاطر والتعويض عن أي أذى يحددونه.
 - ب. الكشف علينا عن الحرص الواجب تجاه حقوق الإنسان الذي يمارسونه والإجراءات التي يتخذونها لمنع أي أذى والتعويض عنه والتقليل من أي خطر يتعلق بلقاحات فيروس كوفيد-19 التي تنتجهما شركات مطوري اللقاحات.
 - ج. طلب تقارير سنوية متاحة علينا من شركات مطوري اللقاحات التي يملكون أو يديرون أسهماً فيها بشأن توخيها الحرص الواجب تجاه حقوق الإنسان، ومن ضمن ذلك توضيح كيفية معالجتها في الحاضر والماضي لأي تأثير ضار في حقوق الإنسان له علاقة بلقاحات فيروس كوفيد-19 التي أنتجتها.
 - د. ضمان ممارسة شركات مطوري اللقاحات التي يملكون أو يديرون أسهماً فيها لعملية الحرص الواجب الخاصة بها لتحديد الآثار الفعلية والمحتملة المترتبة على حقوق الإنسان والمرتبطة بتطوير لقاحات فيروس كوفيد-19 وإنتاجها وتجارتها وتوزيعها، ومنع حدوث تلك الآثار والتخفيف من وطأتها وتوضيحها.

وتدعو الدول إلى:

- إعادة توزيع جميع مخزونات اللقاح المضاد لفيروس كوفيد-19 الفائضة على البلدان منخفضة الدخل والبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى في خلال آخر 100 يوم من عام 2021، ويفضل أن يكون ذلك من خلال آليات دولية وإقليمية مثل مرفق كوفاكس، والتأكد من أن تخصيص اللقاح لا يزال عادلاً طوال عام 2022 وما بعده.
- وضع تدابير - من ضمنها تشريعات - لمنع مطوري اللقاحات من عرقلة الحصول على لقاحات فيروس كوفيد-19.
- مساندة مُجمّع C-TAP وتزويده بالموارد وتعزيز إصدار التراخيص المفتوحة وغير الحصرية التي تشمل نقل المعارف والتكنولوجيا.
- إيجاد لقاحات فيروس كوفيد-19 عبر مرفق كوفاكس بما يتيح التوزيع العادل للقاحات استناداً إلى اعتبارات حقوق الإنسان، مثل عدم التمييز، وتفشي الوباء في بلد ما، وعمل نظام الرعاية الصحية في البلد، ومعدل التلقيح فيه.
- وضع كافة التدابير الضرورية، ومساندة الدول المحتاجة لضمان طرح فعال ومنصف لجرعات اللقاح في الأسواق عند تسليمها.
- احترام روحية إعلان الدوحة بشأن اتفاقية جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والصحة العامة (2001) عبر دعم المبادرات التي تزيد الحصول على منتجات الصحة المتعلقة بفيروس كوفيد-19، مثل التنازل الوارد في اتفاقية منظمة التجارة العالمية حول جوانب حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة والاستفادة من أشكال المرونة الواردة فيها في الوقت المناسب.
- جعل التمويل العلني للشركات شفافاً ومشروطاً بإشراك الشركات للآخرين في الملكية الفكرية، والمعرفة والتكنولوجيا، والانضمام إلى الآليات العالمية لتوريد اللقاحات والمشاركة في تكنولوجيتها مثل مُجمّع سي-تاب، والكشف عنناً عن التكاليف التفصيلية للبحث، والتطوير، والإنتاج، والتسويق، والتوزيع، وكافة المعطيات الأخرى ذات الصلة على نحو جيد التوقيت ومتاح.
- إتاحة المرونة التعاقدية لمطوري اللقاحات فيما يتعلق بشروط التسلیم لضمان حصول الأشخاص الأكثر عرضة للخطر في العالم على اللقاحات في الوقت المناسب، وبالاخص حيث يحصل تفشي مفاجئ لفيروس كوفيد-19 يتطلب مواجهات عاجلة.
- الكشف العلني عن شروط وأحكام الاتفاقيات المبرمة مع مطوري اللقاحات، بما في ذلك التمويل، والشراء المسبق، واتفاقيات الشراء.
- مساندة الجهود الرامية إلى إصلاح أنظمة حقوق الملكية الفكرية لضمان الإتاحة العالمية الشاملة للأدوية الطبية الضرورية التي تُنقذ الأرواح.

منظمة العفو الدولية حركة
عالمية لحقوق الإنسان عندما
يقع ظلم على أي إنسان فإن
الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic



AmnestyAR@



info@amnesty.org

mena@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

جرعة مزدوجة من الإجحاف

شركات الأدوية وأزمة اللقاحات المضادة لفيروس كوفيد-19

أعطى التطوير السريع لللقاحات الفعالة ضد فيروس كوفيد-19 عام 2020 بارقة أمل للعالم في أحلك أيام تفشي الوباء الفتاك. بيد أن طرح اللقاحات في الأسواق انحصاراً انحيازاً هائلاً نحو الدول الغنية. ففي حين خزّنت تلك الدول اللقاحات، أدت الشركات أيضاً دوراً حاسماً في تقييد الحصول العادل على منتج للصحة ينقد حياة البشر. ويركز هذا التقرير على ستة من كبار مطوري اللقاحات هم: أسترازينيكا، وبيونتيك، وجونسون آند جونسون، وموديرنا، ونوفافاكس، وفايزر، مقيماً السياسة التي انتهجتها كل شركة تجاه حقوق الإنسان، وهيكلية تحديدها للأسعار، وسجلاتها في ما يخص الملكية الفكرية، وإشرافها على الآخرين في المعرفة والتكنولوجيا، وتوزيعها لجرعات اللقاحات المتوفرة، وشفافيتها. ويبين التقرير أن مطوري اللقاحات احتكروا الملكية الفكرية ومنعوا عمليات نقل التكنولوجيا. وقد تقاضت بعض الشركات أسعاراً مرتفعة مقابل لقاحاتها، وباعتتها بصورة أساسية للدول الغنية، ومن المرجح أن تجني أرباحاً طائلة - برغم حصولها على المليارات من التمويل العام. وفي حين يزعم مطورو اللقاحات أنهم يحترمون حقوق الإنسان، إلا أنهم أخفقوا جميعهم - بدرجات متفاوتة - في الوفاء بالمسؤوليات المترتبة عليهم.